

**تطور النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية**

**انشاء المصرف الثاني 1814 – 1819 أنموذجا**

**The Development of the Banking System in  
the United States**

**The Establishment of the Second Bank,  
1814–1819: A Model**

**أ. م. د. ادريس نامس دحام**

**Assist. Prof. Dr. Adrees Namas Daham**

**جامعة سامراء / كلية الآداب**

**Samarra University/College of Arts**

**[adrees.names@gmail.com](mailto:adrees.names@gmail.com)**

**الكلمات المفتاحية : المصرف الثاني للولايات المتحدة، ويليام جونز، الأزمة المالية 1819،  
الكونجرس الأمريكي.**

**Keywords: Second Bank of the United States, William Jones,  
Financial Crisis of 1819, US Congress.**





## المخلص

تألف البحث من ستة محاور تناولنا فيها في البداية حيثيات تأسيس المصرف والمناقشات التي جرت حوله من حيث جدوى تأسيسه، والاعتراضات التي حصلت ضد مقترح قانون التأسيس وأسبابها. وبعد اقرار قانون المصرف درس البحث تنظيمات المصرف التي كانت شبيهة الى حد كبير بتنظيمات المصرف الأول، ثم تناول المحور الثالث ادارة ويليام جونز للمصرف والعمليات التي تمت خلال ادارته للمصرف ومنها استئناف دفع السبائك التي كانت تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين والتي غطاها البحث في المحور الرابع. ودرس البحث عمليات الاحتيال والمضاربة التي تمت خلال مدة ادارة جونز للمصرف والنتائج التي تمخضت عنها، والمتمثلة بقيام الكونجرس بتشكيل لجنة تحقيقية لكشف المتسببين بعمليات الاحتيال التي اسفرت في النهاية عن اندلاع الأزمة المالية عام 1819، وقام مدير المصرف بعدها بتقديم استقالته وكل ذلك تمت معالجته في سياق المحور السادس.

## Abstract

The research consists of six axes, in which we initially discussed the circumstances of the bank's establishment, the discussions regarding its feasibility, and the objections raised against the proposed founding law and their reasons. After the approval of the bank law, the research studied the bank's regulations, which were very similar to the regulations of the first bank. Then the third axis dealt with William Jones' management of the bank and the operations that took place during his management of the bank, including the resumption of the payment of bullion, which was of great importance to investors, and which the research covered in the fourth axis. The research studied the fraud and speculation operations that took place during Jones' management of the bank and the results that resulted from them, represented by Congress forming an investigative committee to uncover those responsible for the fraud operations that ultimately resulted in the outbreak of the financial crisis in 1819. The bank's director then submitted his resignation, and all of this was addressed in the context of the sixth axis.

## المقدمة

سعى الآباء المؤسسون للولايات المتحدة منذ اعلان استقلال الاخيرة في 4 تموز 1776 الى إيجاد طرق لتنظيم مالية الدولة الفتية ولاسيما ان مؤسسات أي دولة لا يمكن ان تعمل بصورة صحيحة من دون وجود أنظمة مالية تحدد وتنظم انشطتها الاقتصادية, فبدء الخبراء في مجال الاقتصاد البحث عن طرق لتنظيم تلك الأنشطة, إلا ان بعض اصحاب القرار السياسي آنذاك كانوا ينظرون الى هكذا عملية بنظرة شك وريبة كونها لا تتسجم مع فلسفتهم في ادارة الدولة. وعندما أصبح جورج واشنطن اول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية عام 1789 أقيمت على عاتقه مهام كثيرة ومعقدة, كان من أبرزها ايجاد نظام مالي ينظم عمل الحكومة ويسهم في التنمية الاقتصادية التي كانت احدى أهم دوافع الاستقلال عن بريطانيا العظمى, فضلاً عن إن الاقتصاد الأمريكي ابان حرب الاستقلال شهد مشاكل كبيرة وخطيرة مثل عدم وجود نظام مالي يستطيع القيام برفد الجهود الحربي وفي متطلبات الاستمرار والنجاح, لذلك جرت خلال أحداث الثورة عدة تنظيمات اقتصادية مثل فرض الضرائب, والقروض, وطباعة العملة, إلا ان تلك الإجراءات لم تكن بالمستوى المطلوب نظرا لتزايد الحاجة الى مؤسسات اكثر تطوراً واوسع شمولاً حتى تتمكن من خلالها الدولة القيام بمهامها بصورة فعالة.

جرت عدة محاولات لإنشاء مصرف للولايات المتحدة الأمريكية, ومن تلك المحاولات قيام الاقتصادي المعروف الكسندر هاملتون بتقديم مشروع لإنشاء مصرف عام 1779م على غرار مصرف إنكلترا الذي تأسس عام 1694م, إلا ان ذلك المشروع لم يتم انجازه بسبب الاعتراضات الكثيرة, والتي تمثلت بعدم قناعة أصحاب رؤوس الأموال باستثمار أموالهم بالمؤسسات المصرفية, وفي عام 1781م, وتحت ضغط الحاجة للتمويل قدم هاملتون مرة اخرى مقترحه من جديد إلا إنه واجه مصاعب كثيرة حالت بينه وبين تنفيذ مقترحه, واستمرت محاولاته الرامية إلى انشاء مؤسسة مالية أمريكية تلبى متطلبات الحكومة الأمريكية, التي كانت تعاني من الضعف ولاسيما في عمليات التمويل, وبعد وضع الدستور الأمريكي الجديد عام 1784م في ولاية فيلاديلفيا, دخلت الولايات المتحدة الأمريكية عهداً جديداً استطاع من خلاله الكسندر هاملتون انشاء أول مصرف وطني في الولايات المتحدة تحت اسم مصرف الولايات المتحدة الأمريكية الأول عام 1791.

تم تحديد قانون المصرف الأول بعشرين عاماً لم يتمكن بعدها مؤيدي المصرف من تجديده على الرغم من المزايا الاقتصادية التي قدمها المصرف لاقتصاد البلد, وبعد اندلاع حرب عام 1812 بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى برزت الحاجة مرة أخرى الى انشاء مصرف آخر على غرار المصرف الأول مع بعض الاختلافات. فتم في عام 1814 تقديم لائحة قانون جديد للمصرف الثاني, إلا انه وكما كان الحال مع المصرف الأول, واجه القانون معارضة شديدة من قبل اعضاء الكونجرس الفدراليين الذي كانوا مؤيدين للمصرف الأول, واستمر هذا النزاع لفترة طويلة حتى تم اقرار لائحة القانون في اذار 1816, فبدئت مرحلة جديدة من النزاع سوف نستعرضها في سياق هذا البحث الذي تم تحديده باطار زمني يبدء مع تقديم مقترح انشاء المصرف عام 1814, وينتهي مع بداية الأزمة المالية عام 1819, والتي تناولناها في بحث سابق.

### أولاً: تأسيس المصرف:

عندما عين الرئيس الأمريكي جيمس ماديسون<sup>(1)</sup> (James Madison) الكسندر دالاس<sup>(2)</sup> (Alexander Dallas) وزيراً للخزانة عام 1814 كانت الخزانة الأمريكية مفلسة بسبب حرب عام 1812 التي استنزفت مالية الولايات المتحدة فأصبحت حالة عملتها غير مستقرة، فضلاً عن انتشار المصارف التجارية وأوراقها النقدية عديمة القيمة. وفور تولي دالاس المنصب في تشرين الأول من العام نفسه ركز محاولاته للحصول على تصريح من الكونجرس لإنشاء المصرف الثاني للولايات المتحدة، وقام بالاجتماع مع أعضاء لجان الطرق والنقل في الكونجرس لحثهم على دعم مشروعه الذي يهدف إلى تأسيس المصرف الثاني، ثم بعد ذلك اجتمع مع اللجنة الخاصة في الكونجرس والتي كانت برئاسة السناتور روفوس كينج (Rufus King) الممثل عن نيويورك، ومدير المصرف الأول، لكنه عارض إنشاء مصرفاً ثانياً بسبب دعم الديموقراطيين الجمهوريين له؛ وهذا يعد دليلاً على أن المصالح الحزبية في الولايات المتحدة كانت مقدمة على المصالح القومية. لذلك أدرك دالاس بأن موقف كينج لم يكن له علاقة بأهمية المصرف بقدر ماله علاقة بالحزب الذي يدعم المصرف (Walters, 1945, P.115). لكن على الرغم من ذلك، كان هناك الكثير من الأصوات داخل الكونجرس تدعم فكرة تأسيس مصرف ثانٍ من حيث المبدأ، وأخرى تعارضه ومعظمهم من الفدراليين بسبب اعتقادهم بأنه سوف يمنح افضلية سياسية للحزب الجمهوري الديموقراطي وأنه سوف يمنح إدارة ماديسون قوة اقتصادية استثنائية (Walters, 1945, P.123).

(1) وهو من الآباء المؤسسين ويعد أبو الدستور الأمريكي، ولد عام 1751 في منطقة بورت كينواي - فرجينيا (الولايات المتحدة الأمريكية) أكمل دراسة القانون في كلية نيو جيرسي جامعة برينستون عام 1773، انضم إلى الحركات المطالبة بالاستقلال عن بريطانيا عام 1774، وانتخب عضواً للمؤتمر الثوري لولاية فرجينيا عام 1776، وانضم إلى الحزب الجمهوري الديموقراطي، وفاز بالانتخابات الرئاسية عام 1808 وأصبح رئيساً للولايات المتحدة لفترتين من 1809 - 1817، وتوفي عام 1836، للمزيد من التفاصيل ينظر:

(Kaminski, 2017, PP. 7-9).

(2) ولد عام 1759 في جامايكا وأكمل دراسة القانون عام 1780 وانتقل إلى فيلاديلفيا عام 1783 وفي عام 1801 تم تعيينه مدعياً عاماً للولايات المتحدة للمنطقة الشرقية، ويعد من أبرز مؤسسي الحزب الديموقراطي الجمهوري، وتم تعيينه وزيراً للخزانة عام 1812 كما شغل منصب وزير الحرب بالإناابة عام 1815، وتوفي عام 1817، للمزيد من التفاصيل ينظر:

(Walters, 1943, PP.5-6)

لم تقتصر معارضة المصرف على الفدراليين فقط بل جاءت أيضا من الديموقراطيين الجمهوريين الذين اظهر بعضهم معارضة قوية للمصرف, وكان من ابرزهم النائب عن فرجينيا جون دبليو ايبس (John W. Eppes) والذي هو صهر توماس جيفرسون, إذ يعد الثاني من ابرز معارضي الأنظمة المصرفية والذي قاد التيار المعارض لتأسيس مصرف الولايات المتحدة الاول, فقد سار ايبس على نهج جيفرسون, واعتقد بان الدستور لم ينص على انشاء مصرف, لذلك فان هذا الاجراء مخالفا للدستور تماما. ويعتقد ايبس ايضا, بان معظم داعمي المصرف يبررون دعمهم بأنه مهما للمحافظة على استقرار عملة التداول لتعزيز النمو الاقتصادي, وصرح ردا على ذلك: "بان المصرف غير ضروري إذا اصدرت الحكومة سندات خزانة ذات فائدة بفئات صغيرة كوسيط للتداول" (Hammond, 1985, P.239).

تضاربت مواقف اعضاء الكونجرس حول المصرف بحسب مصالحهم الشخصية, فعندما عرض دالاس المشروع على عضو الكونجرس عن كارولينا الجنوبية جون. سي كالهون ( John C. Caihoun) رحب بالفكرة في البداية واعلن عن دعمه لها, وهذا ما شجعه على تقديم المشروع الى الكونجرس, وعندما بدئت المعارضة تتزايد في الكونجرس غير كالهون رايه وقرر عرض مشروع مصرفه الخاص كبديل لمشروع دالاس مستغلا الانقسام في الكونجرس, لأنه يعتقد انه سوف يتمكن من توحيد المعارضين والمؤيدين وكسب اصواتهم لإنشاء مصرفا خاصا يكون بديلا للمصرف الوطني (Walters, 1945, P.124). وصرح كالهون بانه سييني مصرفا وطنيا مستقلا عن ادارة الدولة براس مال قدره (50) مليون دولار على ان يتم دفع عشر هذا المبلغ كمسكوكات, وان يتم دفع الباقي بسندات خزانة جديدة. الا ان مقترحه هذا لم يرضي ايبس وزملائه. ولا داعمي كالهون, الذين كانوا يطالبون بوجود عدم منح المصرف ديون للحكومة, وان يدفع للمتعاملين المسكوكات في كل الاوقات, وهو ما لم تتضمنه لائحة المشروع التي تقدم بها كالهون, لذلك عدل كالهون اللائحة من اجل الحصول على دعم الفدراليين, وازاد فقرة تنص على عدم منح المصرف أي ديون للحكومة وعدم مشاركتها في ادارة المصرف (Walters, 1945, P.124).

عبر مؤيدي مشروع دالاس عن صدمتهم عندما قدم كالهون مشروع مصرفه الخاص, وقد اخبر جون جاكوب استور (John Jacob Astor) عضو الكونجرس الامريكي عن نيويورك زملائه بان خطة كالهون "ستدمر البلاد". وفي معرض ايضاحه لمشروع المصرف قال كالهون امام

الكونجرس، بان مشروعه سوف لن يستقطب مشتركين كثر ليضعوا الخطة موضع التنفيذ (Walters, 1945, P.125)، وهذا ما دفع دالاس الى ان يرسل رسالة في 27 كانون الأول 1814 الى احد اعضاء اللجنة المصرفية التي اختارها الكونجرس لدراسة مشروع كالهون وهو وليام ج. لوندز (William J. Lowndes)، قال فيها: "بان مخطط مشروع مصرف كالهون خطير وغير عملي"، كما سخر ايضا من فكرة ان المصرف الذي سيكون تحت سيطرة خاصة سيكون قادرا على تداول سندات الخزنة بفعالية، وقال ايضا: "بانه من غير العدل ان يتم وضع الدائنين للحكومة في وضع ادنى او مساوي للدائنين الجدد إذا اصبح المصرف مؤسسة خاصة". ووضح وزير الخزنة في رسالته بصورة جلية بان انشاء أي مصرف يجب يساعد الحكومة، التي تمر ماليتها بحالة مثيرة للقلق، إذ انه من المفترض ان يكون لدى الحكومة مبلغ (5,526,000) ملايين دولار مستحقة من سندات الخزنة في الأول من كانون الثاني 1815، والان لديها فقط (3,772) مليون دولار في متداول اليد لسداد الديون. وقد عبر عن ذلك مؤرخ المصرف الثاني رالف سي اتش كاترال (Ralph C. H. Catterall) بالقول: "ببساطة فان خطة كالهون ستكون غير قادرة على اعادة الائتمان الوطني وتوفير السيولة اللازمة لخدمات المجتمع، وقد ادى وصف دالاس لمالية الحكومة الى ايقاض الكونجرس من سباته، لذلك اعدت لجنة لوندز المختارة قانون كالهون الى مجلس النواب، مشيرة الى انه لا يمكن التوصل الى حل وسط، وعندما تقدم الرئيس باقتراح لقراءة مشروع القانون للمرة الثالثة، رُفض الاقتراح بأغلبية (104) صوتًا مقابل تسعة وأربعين صوتًا" (Catterall, 1902, P.14).

بحلول الثاني من كانون الاول، وبعد اقل من اسبوعين من رفض مشروع كالهون كتب دالاس الى لوندز، وابلغه عن مشروع قانون مصرف وطني جديد، وبعد اسبوع من المناقشات مرر مجلس الشيوخ المشروع من خلال تصويت (70) عضوا لصالح المشروع مقابل معارضة (40) عضوا. وهنا نلاحظ بانه لم يتم اجراء أي تعديلات على لائحة المشروع؛ وربما يعود سبب ذلك الى ادراك اعضاء مجلس الشيوخ اهمية وجود مصرف وطني في البلاد، كما اثبتت المعارضة الفدرالية انها غير فعالة (Hammond, 1985, P.238). لكنه على الرغم من ذلك، واجه المشروع مشكلة اخرى عندما وصل الى مجلس النواب في نهاية كانون الأول 1814، وهنا قاد المعارضة الرئيسية دانيال ويبستر (Daniel Webster) العضو عن نيو هامبشاير، وزعيم

الأقلية الفدرالية كما انه يعد ابرز خطيب في الكونجرس، ولم يعارض ويبستر دستورية المصرف، لكنه رفض التصويت لأي تشريع يساعد الحكومة على خوض الحرب، كونه كان متوجسا على سلامة البلاد التي خرجت منذ فترة وجيزة من حرب عام 1812. وقال اثناء خطابه في كانون الثاني 1815، "إن النظر إلى المصرف باعتباره مصدراً قادراً ليس فقط على توفير وسيلة تداول للبلاد، بل وأيضاً على توفير السبل والوسائل اللازمة لخوض الحرب لاسيما في وقت تفتقر فيه البلاد إلى التجارة" (Walters, 1945, P.126).

كان من اسباب معارضة ويبستر المصرف ايضا كونه هدد المؤسسات المالية لمنطقته، ولاسيما مصرف ولاية نيو هامبشاير، وايضا بسبب ان المصرف الوطني سوف يصدر اوراق مالية، وهو ما يعارضه ويبستر كونه من انصار النقود الصلبة. وقال في سياق معارضته: "إن مشروع قانون دالاس المصرفي من شأنه أن يخلق نظاماً من المضاربة الفاضحة والفساد الهائل، وهو النظام الذي من شأنه أن يؤسس مصرفاً قائماً على إفلاس الحكومة ويخلق وزارة حكومية على الورق" (Hammond, 1985, P.238).

في خضم تلك الآراء تم طُرح مشروع قانون دالاس للتصويت في الثاني من كانون الثاني 1815، إذ صوت لوندز لصالحه وصوت كل من كالهون وويبستر ضده، وكانت النتيجة (81) صوتاً لصالح المصرف و(80) ضده، وبعد هذه النتيجة صرح رئيس مجلس النواب لانجدون شيفز (Langdon Sheaves)، الذي لم يكن قد صوت بعد، بأن "مشروع القانون يعد ملجأ اقتصادياً خطيراً وغير مسبوق، بل وربما يكاد يكون يائساً". لذلك أدلى بصوته ضد مشروع القانون، الامر الذي تسبب في إحباط تشريع قانون المصرف (Grossman, 2010, PP. 221-225). بعد عشرة ايام من احباط قانون دالاس، استغل ويبستر الفرصة واقترح مشروع مصرفه الخاص الذي تم تعديل بعض فقراته من قبل كالهون ولوندز، وقد نص قانون المصرف بان يتأسس براس مال قيمته (30) مليون دولار، ويكون سدسها من السبائك، وثلاثها لمتطلبات الحرب، والبقية من سندات الخزينة، وان يكون المصرف خاضعا لسيطرة القطاع الخاص، لكنه يسمح للحكومة بالاكتتاب بمبلغ (5) ملايين دولار اضافية، ومنع المصرف من تعليق الدفع بالسبائك، ومن اقراض الحكومة أي مبالغ مالية، وهو ما اسعد انصار كل من كالهون وويبستر (Grossman, 2010, P. 225). وتمت اجراءات التمير في مجلس النواب في 7 كانون الثاني 1815، من

خلال موافقة (128) عضواً مقابل معارضة (38) عضواً. وبعد اسبوعين، تمت المصادقة عليه في مجلس الشيوخ (Grossman, 2010, P. 227).

عارض دالاس المشروع الجديد وكان السبب في المقام الأول أنه لم يساعد الحكومة في تمويل الحروب مستقبلاً. وكان من المقرر أن يكون المصرف الجديد تجارياً (Timberlake, 1993, P. 23)، لذلك حث وزير الخزانة الرئيس ماديسون على استخدام حق النقض ضد مشروع قانون ويبستر، وهو ما فعله الرئيس. ففي رسالة النقض التي أرسلها في الثلاثين من كانون الثاني، رد ماديسون نفس الرأي الذي أبداه دالاس عندما صرح بأن مشروع القانون الذي اقترحه كل من كالهون وويبستر ولوندرز لن يقدم للحكومة والأمة سوى القليل من المساعدة. وأكد "بأن مشروع القانون لن يفعل شيئاً لمساعدة الائتمان العام ولن يوفر معروضاً نقدياً مرناً، أو يوفر قروضاً، أو توقعات للإيرادات العامة أثناء الحرب" (Catterall, 1902, P.15).

بعد عدة أيام من نقض الرئيس ماديسون، اجتمع زعماء الحزب الجمهوري الديمقراطي مع الرئيس لإبداء مقترحاتهم حول قانون المصرف، وقد تمت دعوة كالهون ومؤيديه للحضور لأجل المشاركة في وضع قانون توافقي ينال رضا الجميع. ومع ذلك، رفض الأخير الموافقة على ما تقرر في الاجتماع، وشعر بان قانون المشروع التوافقي كان قريباً جداً من مشروع دالاس، وأنه سوف لن يدعمه (Timberlake, 1993, P. 27). وفي 6 شباط 1815، قدم السناتور جيمس باربور (James Barbour) مشروع قانون جديد، وبعد خمسة أيام أي في 11 شباط، صوت مجلس الشيوخ بالموافقة وبواقع ثمانين صوتاً ضد ستون (Catterall, 1902, P.17).

تم ارسال القانون الى مجلس النواب بعد يومين من التصويت عليه في مجلس الشيوخ، لكن قبل ان يتم التصويت عليه، وصلت اخبار التوقيع على معاهدة غينت للسلام الى واشنطن. وكان قد تم التوقيع على الاتفاقية في كانون الأول 1814، لكن الاخبار اخذت حوالي ستة اسابيع للوصول الى واشنطن. وعلى اية حال، اراد بعض اعضاء الكونجرس ومنهم كالهون التصويت في مجلس النواب، لكن لوندز، الذي كان لا يزال في انتظار المصرف الوطني، اعلن بان تشريع مصرف في هذا الوقت سوف يؤخر استئناف المدفوعات النقدية في مصارف الولايات، وفي مقابل ذلك رأى اعضاء اخرين في الكونجرس عدم الحاجة الى مصرف وطني الان لان الحرب قد انتهت. وفي 17 شباط، صوت مجلس النواب بواقع (74) مقابل (73) بتأجيل قانون مصرف باربور الى اجل غير مسمى (Catterall, 1902, P.19).

مع نهاية الحرب, اصبحت وجهات النظر المختلفة بين كالهون ودالاس حول طبيعة المصرف مختلفة تماما, الا ان السلام لم يجعل الحاجة إلى وجود مصرف وطني أقل أهمية. ومن جانب آخر وعلى الرغم من التحسن العام في الوضع الاقتصادي الوطني, استمرت المصارف الحكومية خارج منطقة نيوانجلند في رفض سداد المدفوعات بالسبائك. وتعقبا على ذلك بين المؤرخ براي هاموند (Bray Hammond) "ان المصارف الحكومية لو فعلت غير ذلك, لما ظهرت الحاجة الى مصرف ثانٍ في الولايات المتحدة" (Hammond, 1985, P.241). لم يكن وزير الخزانة يرغب فقط في انشاء مصرف وطني من اجل تنظيم المالية الامريكية فقط, بل كانت هناك مشكلة أخرى تواجه دالاس وهي الافتقار إلى وسيلة تداول وطنية موحدة. لذلك بذل ثلاثة محاولات لتزويد البلاد بوسيلة تداول من خلال تنظيم جمعية تطوعية للمصارف مهمتها توحيد وسائل التداول, ولكنها فشلت لأنه لم يتمكن من إقناع عدد كاف منها بالانضمام إلى الجمعية (Fraas, 2010, P.36).

صرح دالاس في بداية كانون الأول 1815 في تقرير الخزانة السنوي بان المصرف الوطني سيكون بالغ الاهمية لازدهار البلاد الاقتصادي, وبين بان هذا هو الطريق الامثل للحكومة لانعاش سيطرتها على العملة ووضعها على اساس وطني موحد (Catterall, 1902, P.19). وفي الخامس من كانون الأول, وبعد اطلاعه على تقرير الخزانة منح ماديسون تأييده للمصرف الوطني من خلال رسالته السنوية للكونجرس, وقال: "إذا لم تنتج عمليات مصارف الولايات هذه النتيجة أي: (تأسيس وسيط تبادل), فان عمليات تشريع المصرف الوطني المحتملة تستحق النظر" (Hammond, 1985, P.244). لكن على الرغم من تأييد ماديسون للمصرف الوطني لحل المشاكل المالية, الا انه كان فاترا, لأنه كان يعتقد بان مشاكل الحكومة المالية يمكن تصحيحها من خلال اصدار سندات الخزينة (Walters, 1945, P.128).

لم يستمر الخلاف بين كالهون ودالاس طويلا إذ سرعان ما اتفقا على ان المصرف الثاني سيسرع مسالة الدفع بالسبائك في حال اقراره, لذلك شعر كالهون بالارتياح بان دالاس يدعم الان المصرف كوسيلة لتسريع استئناف النقد, وليس كوسيلة لتأمين الديون للحكومة فقط (Walters, 1945, P.128). وعندما انعقد الكونجرس, قام رئيسه هنري كلاي (Henry Clay) بتعيين كالهون رئيسا للجنة الخاصة للنظر في جدوى العملة الوطنية. وبعد تسلمه رسميا رئاسة اللجنة طلب راي وزير الخزانة دالاس حول المسالة, وفي 24 كانون الأول 1815, سلم الوزير رئيس اللجنة مشروعه للمصرف الوطني, والذي كان يشبه جدا قانون مصرف الولايات المتحدة الأول

الذي حظي بدعم الفدراليين، الأمر الذي جعل من الصعب عليهم معارضته (Catterall, 1902, P.18). تضمن القانون في بنوده مدة زمنية للمصرف امدها عشرون عاما، وبراس مال قدره (35) مليون دولار، وستشترك الحكومة بخمس الاسهم والبقية يتم اكتتابها لعامة الجمهور، وسيتم دفع ربع قيمة الاشتراكات نقدا وثلاثة ارباع من سندات الخزينة، وسيكون للمصرف خمسة وعشرين مديرا، خمسة تعينهم الحكومة والباقي يعينون من قبل اصحاب الاسهم. ويتم تعيين رئيس المصرف من قبل رئيس الولايات المتحدة. وسوف لن يلتزم المصرف بإقراض المال للحكومة، وسيتم منعه من تعليق المدفوعات النقدية ما لم يخول من قبل الكونجرس (Knodell, 2016, P. 26). ومن الجدير بالذكر ان كلا من كالهون ودالاس قد شاركا في صياغة مشروع المصرف المذكور، فقد اضاف دالاس فقرة انخراط الحكومة في تمويل وادارة المصرف، بينما اضاف كالهون فقرة استمرار مدفوعات المصرف النقدية في كل الأوقات (Walters, 1945, P.129).

بعد الاتفاق على تمرير قانون المصرف، قام كالهون في 8 كانون الثاني 1816 بتقديم لائحة إنشاء المصرف الوطني، وفي 28 شباط، افتتحت المناقشات في الكونجرس، وقال كالهون في سياق رده على تساؤلات الاعضاء بشأن استئناف المدفوعات النقدية بان: "الاستئناف ضروريا لاستقرار المالية في البلاد، لكن من المستحيل الحصول عليه بدون مصرف وطني". وقال حول المصرف الوطني: "إن دفع النقود المعدنية في حد ذاته من شأنه أن يجعل المدفوعات النقدية عامة، سواء من خلال تأثيرها أو من خلال عوائدها إذ أن استعادة المدفوعات النقدية من شأنها أن تزيل الحرج عن صناعة البلاد، والبقع التي تلطخ ثقتها العامة والخاصة" (Knodell, 2016, P. 27). وأعلن بأن الاقتصاد لا يمكن أن يُعهد به إلى المصارف الحكومية في الولايات، لأن تلك المصارف وجدت أنه من المريح أن تظل الظروف غير مستقرة. وقال: "إن أولئك الذين يعتقدون أن الوضع الحالي للأشياء سوف يشفى من تلقاء نفسه يجب أن يؤمنوا بما هو مستحيل، يجب على المصارف أن تغير طبيعتها، قبل أن تساعد في القيام بما ليس من مصلحتها القيام به" (Mooney, 1974, P.127).

تصاعدت المعارضة للمشاريع المصرفية مع مناقشة مشروع القانون في اذار 1816. وقاد عضو الكونجرس ويبستر وعضو مجلس الشيوخ كينك الفدراليين ضد القانون، وانظم اليهم لاحقا احد اعضاء الحزب الديمقراطي الجمهوري النائب عن فرجينيا جون راندولف (John Randolph)، وركز الفدراليين على قضيتين هما: حجم راس المال (إذ طلبوا تخفيضه الى عشرين مليون دولار) وتوافق الحكومة مع المصرف (Catterall, 1902, PP.18-19). ومن جانب آخر، احتج راندولف بان التوفير سيجعل من الممكن تعليق المدفوعات بترخيص من الكونجرس، كما خشي العديد من انصاره ايضا، من ان يمارس المصرف الجديد نفوذا مقيدا لكثير من المصارف في ولاياتها، وان يصبح قوة تعمل ضد مصالح البلاد، كما عارضوا اعطاء رئيس الولايات المتحدة الحق في تعيين رئيسا للمصرف (Catterall, 1902, P.19).

رد كالهون الذي أصبح الان احد ابرز مؤيدي المصرف على المعارضين, واكد انه من الضروري بان يكون راس المال كبيرا بما يكفي لمنع الربح غير المبرر, ولكنه صغيرا بما يكفي لمنع خسارة المساهمين وان راس المال البالغ (35) مليون دولار يلبي تلك الشروط, ودافع ايضا عن الصلات الوثيقة للمصرف بالحكومة لان المصرف يجب ان يكون وثيق الصلة مع مالية البلد, ويحافظ على ودائع الجمهور, وتحويل اموالهم, ودفع الرواتب (Mooney, 1974, P.128).

في شباط 1816, تم تعديل قانون دالاس - كالهون لجعله مستساغا اكثر لبعض منتقديه, فعلى سبيل المثال, تم جعل المصرف يدفع نقدا باستمرار وفي كل الاوقات ومن دون أي تقييد, الامر الذي يسلب سلطة الكونجرس في تعليق المدفوعات النقدية. اما بالنسبة لرئيس المصرف فيتم اختياره من قبل مالكي الاسهم وليس من قبل رئيس الولايات المتحدة. اما بالنسبة لراس المال, سوف لن يتم تخفيض الى اقل من (35) مليون دولار, ولكنه تعهد بعدم رفع المبلغ الى (50) مليون دولار كإكتتاب في القانون الاصيلي. واخيرا, سوف لن يتم قبول سندات الخزينة في مدفوعات اسهم المصرف (Walters, 1945, P.129).

بعد تلك التعديلات, مرر مجلس النواب في اذار 1816 لائحة دالاس - كالهون للمصرف الوطني من خلال تصويت ثمانين لصالحه مقابل واحد وسبعين صوتا ضد المصرف, وفي الثالث من نيسان, منح مجلس الشيوخ الموافقة على انشاء المصرف من خلال هامش واسع في التصويت, إذ صوت اثنان وعشرون لصالح المصرف مقابل معارضة اثني عشر عضوا. وبعد اسبوع, أي في العاشر من نيسان وقع ماديسون قانون انشاء مصرف الولايات المتحدة الامريكية الثاني (Mooney, 1974, P.128).

كما هو الحال في 1791, عندما مرر الكونجرس انشاء المصرف الأول, كان التصويت على المصرف الثاني على اساس جغرافي. ففي عام 1791, كان الفدراليين في السلطة: إذ دعم الشمال المصرف بينما وقف الجنوب ضد المصرف. وفي عام 1816, كان الجمهوريين في السلطة, وصوت الجنوب والغرب لإعادة انشاء المصرف, بينما عارض الشمال. وانضم كلاي بقوة الى جانب كالهون لدفع عملية المصرف, وصوت الفدراليين وويبيستر ضده (Hammond, 1985, P.240). ومن خلال النظر الى التصويت من قبل الولايات في مجلس النواب, نجد ان ولايات نيو انجلاند, نيويورك, نيو جيرسي, بنسلفانيا, وديلاوير قد صوتت بعدد بخمسة واربعون لصالح المصرف مقابل خمسة وثلاثون ضد المصرف, وصوتت الولايات الجنوبية والغربية التسعة بعدد خمسة واربعون لصالح المصرف مقابل ستة وعشرون ضده, وفي مجلس الشيوخ جاء اكثر من نصف الاصوات من الولايات الجنوبية والغربية (Hammond, 1985, P.242). واذا ما جمعنا الاصوات في كلا المجلسين, نجد ان نيو انجلاند والولايات الوسطى الاربعة قد اعطت اربعة واربعون للمصرف مقابل ثلاثة وخمسون ضده, واعطت الولايات الجنوبية والغربية ثمان وخمسون للمصرف مقابل وثلاثون ضده. وكان وفد ولاية فرجينيا الوحيد الذي اعطى الاصوات ضد المصرف مقارنة بالاصوات المؤيدة له, فكان لديها احد عشر ضده وعشرة لصالحه (Knodell, 2016, P. 29).

أشار باري هاموند بعد اقرار قانون المصرف بانه من المثير للسخرية بان حزب توماس جيفرسون الذي كان معارضا صلبا للمصرف الأول الذي انشاه هاملتون هو اليوم يعيد انشاء ذات المصرف, وأشار بانه لم يكن هناك شك بان التغيير حصل في الحزب الجمهوري الديمقراطي خلال سنوات الحرب, لان مصالح المزارعين من في الجنوب أصبحت اقل اهمية من الديموقراطيين الجمهوريين ذوي التوجهات التجارية في الولايات الشمالية والوسطى (Hammond, 1985, P.242). وبعد عدة سنوات, وعندما اعاد كالهون التفكير في مسيرته المهنية, قال لمجلس الشيوخ بان: "المصرف مدين لي بقدر ما هو مدين لأي فرد آخر في البلاد, بل وأود أن أضيف أنه لولا جهودي لما كان قد تم تأسيسه" (Walters, 1945, P.130).

لم يكن من الممكن إقرار ميثاق المصرف الثاني للولايات المتحدة في الكونجرس لو لم تتلق المصارف الحكومية ضمانات بعدم فرض استئناف مفاجئ لسداد النقد المستحق عليها, إذ كان المصرف الثاني سلسا جدا مع المصارف الحكومية في بداية عملياته, كما وعدت الخزنة بسحب أرصدها العامة ببطء من المصارف الحكومية, ومساعدة أي مصرف حكومي يجد نفسه في صعوبات, وجعلت الحكومة تاريخ تحويل اموالها من المصارف الحكومية الى المصرف الثاني هو في الأول من تموز 1817 بحسب موقعها الجغرافي, إذ تقوم المصارف الواقعة على طول ساحل الاطلسي بتحويل اموالها في هذا التاريخ, لكن المصارف الواقعة في مناطق البلد الداخلية ستعطى وقتا حتى الأول من اب, على الرغم من انهم اضطروا الى دفع فوائد المصرف الثاني من تموز حتى اب من العام نفسه (Shortt, 1929, P.203).

#### ثانيا: تنظيمات المصرف

كان ميثاق مصرف الولايات المتحدة الأول ومصرف الولايات المتحدة الثاني متشابهان من حيث التنظيم, ولكنهما مختلفان من حيث راس المال وقيمة الاسهم, فقد كان راس مال المصرف الاول (10) ملايين دولار وراس مال المصرف الثاني (35) مليون دولار, بينما كان سعر سهم الاول (400) دولار وسعر سهم الثاني (100) دولار, على امل ان تخفيض المصرف الثاني لأسعار الاسهم سيشجع طيف واسع من المساهمين. وفي المصرف الاول كانت الحكومة تمتلك مؤقتا (مليون دولار), او خمس الاسهم, وفي المصرف الجديد لا تزال الحكومة تمتلك الخمس او ما قيمته (7) مليون دولار في الاسهم. ومع ذلك, ففي المصرف الثاني, تلقت الحكومة مبلغا اضافيا بقيمة (1.5) مليون دولار تكون مستحقة الدفع على شكل ثلاثة اقساط خلال السنوات الثلاث الأولى من عملياته, وتمتع كلا المصرفيين بمراسيم استمرت لمدة عشرين عاما ولهما الحق في انشاء فروع حسبما يراه المديرين مناسبا. كان المصرف الاول كما هو حال المصرف

الجديد المستودع الرئيس لخزانة الولايات المتحدة وخاضعاً للتفتيش الحكومي، وكانت الالتزامات في النظام الأساسي لكلا المصرفين، مقيدة بمقدار رأس المال المحتفظ به، وكانت نسبة رأس المال العيني إلى رأس المال الإجمالي هي نفسها، أي الخمس، وكان لدى كلا المصرفين خمسة وعشرون مديرًا، ولكن في المصرف الثاني، كان من المقرر أن يتم تعيين خمسة من المديرين من قبل رئيس الولايات المتحدة، بموافقة مجلس الشيوخ (Shortt, 1929, P.204).

بدأت الاكتتابات في أسهم رأس المال في أول يوم اثنين من شهر تموز 1816 واستمرت لمدة ثلاثة أسابيع، ولتسهيل الأمر على السكان بسبب صعوبة السفر في تلك الأيام ومع قلة الطرق الجيدة، تلقى المصرف أوامر الاكتتاب في عشرين مدينة مختلفة، وتم تمثيل كل ولاية بواحد وثلاثين ألف شخص من الذين سجلوا أسماءهم في البداية. ومع ذلك، وفي نهاية فترة الاكتتاب، بقي (3) ملايين دولار من الأوراق المالية لم يتم اكتتابها، فقام (Steven Gerrard) ستيفن جيرارد بشرائها وهو أحد المديرين الحكوميين الخمسة الذين عينهم الرئيس (Myers, 1970, PP. 83-84).

دعا المصرف الثاني في مرسومه المشتركين الى دفع ربع قيمة الاسم نقدا والثلاثة ارباع المتبقية نقدا او بالسندات الحكومية، وفي ذلك الوقت، كانت هناك علاوة قيمتها 8% على المسكوكات، والتي تعني بأن يدفع المستفيد (108) دولار فائدة على شكل سندات مصرفية للحصول على (100) دولار على شكل مسكوكات. وقد اسهم هذا الاجراء بتحسين ائتمان الحكومة من خلال بيع اسهمها بفائدة، بينما شكل هذا صعوبة للمساهمين الذين بدئوا يعانون من مشاكل مدفوعات اشتراكاتهم، إلا ان المصرف الثاني قام بمساعدة المساهمين من خلال التعهد بقبول السندات كمدفوعات (Myers, 1970, P. 84). وكان هذا الاجراء محظورا قانونيا الا انه كان مجبرا لإقراض سندات الخاصة والتي كان يقبلها كنفود، وقد استند في قراره ذلك على اساس ان سندات أي مصرف يجب ان تعوض التزاماتها بالسبائك المساوية لها بالقيمة، الا ان الهم من كل ذلك كان المصرف الثاني يسعى الى السماح للمدينين بسداد مدفوعات الحكومة (Hammond, 1985, P.242).

عندما بدء المصرف عملياته تم اجبار المساهمين على تقديم سبعة ملايين دولار سبائك و (21) مليون دولار بالأوراق المالية الحكومية، وقد وصف تلك العملية احد المؤرخين بالقول: "ان ما فعله المصرف هو وضع نفسه في موقع غير موات قبل بدء عملياته" (Myers, 1970, P.

(85)، ومع ذلك، وبعد اللجوء الى الخطوة اعلاه، تلقى المصرف مليوني دولار سبائك، و (14) مليون دولار بالأوراق المالية الحكومية و (12) مليون دولار بالسندات الشخصية. ومن اجل تغطية الحد الأدنى من المبلغ المطلوب، وهو الحصول على سبعة ملايين دولار نقدا للعمل بشكل قانوني، سافر عضو مجلس الشيوخ عن فيلاديلفيا جون سيرجنت (John Sergeant)، الى اوربا في كانون الثاني 1816 للتفاوض على صفقة اكمال العملة اللازمة، وبعد وصوله بوقت قليل، حصل سيرجنت على عقد مع شركتي (Baring Brothers and Reid) بيرنج برذر اند ريد و (Irving) وليفرنك في لندن بتاريخ 19 اذار 1816 مقابل مبلغ (3.195.000) ملايين دولار من الفضة يتم سداده خلال اثنين وعشرون شهرا بدءا من صيف 1817 الى نهاية 1818، كما استورد المصرف الثاني سبائك ذهبية بقيمة (7.300.000) ملايين دولار من لشبونة ولندن، وسبائك ذهبية وفضية بقيمة (675.000) الف دولار من فرنسا وجامايكا (Myers, 1970, P. 87). ومن خلال تلك الخطوة اصبح المصرف الثاني مستوفي لشروط العمل والتمثلة بوجود رصيد نقدي فعلي بقيمة سبعة ملايين دولار لدى المصرف وفي مكان واحد، وتجدر الإشارة إلى أن المصرف كانت لديه المبالغ المطلوبة ولكنها لم تكن في مكان واحد (Hammond, 1985, P.255).

افتتح رسمياً، المكتب الرئيسي في فيلادلفيا في كانون الثاني 1817، اما بالنسبة للفروع فكما ذكرنا ان ميثاق المصرف الثاني كان يشبه الى حد كبير ميثاق المصرف الأول الذي ترك إنشاء الفروع لتقدير المديرين، بينما تضمن ميثاق المصرف الثاني إنشاء فروع له في كافة الولايات (Hammond, 1985, P.256)، فبحلول نهاية عام 1817، أنشأ المصرف الثاني ثمانية عشر فرعاً، وفي الفترة من عام 1826 إلى عام 1830، تم إنشاء سبعة فروع إضافية تم إيقاف اثنين منها. ومن الجدير بالذكر ان الحد الأقصى لعدد الفروع بلغ حتى عام 1830 خمسة وعشرون فرعاً، الى جانب إنشاء الكثير من المكاتب الفرعية في المناطق النائية تابعة للفرع الرئيسي (Hammond, 1985, P.256).

كان من الصعب السيطرة على الكثير من تلك الفروع التي لم تكن محددة حول ما يمكن ان تقرضه، ولاسيما في السنتين الاوليتين من عملياته. وعلق المؤرخ باري هاموند على تلك الحالة بقوله: "في الحقيقة، يمكن القول بان الفروع تتصرف وكأنها مؤسسات رئيسة، وتمنح القروض قبل ان يتلقى المكتب الرئيس المعلومات او حتى ان يعبر عن رايه، ولم يكن هناك ادنى شك بانها كانت تحت اشراف سيء من ادارة المركز الرئيس في فيلاديلفيا" (Hammond, 1985, P.258).

كان السبب وراء البداية السيئة للمصرف الثاني في أول عامين على علاقة بقيادته، فقد أراد ماديسون أن يجعل المصرف الوطني مصرفاً جمهورياً، فقام بتعيين جميع المديرين الحكوميين الخمسة من حزبه. وفي مقابل ذلك اختار المساهمون، نظراً لقلّة تحزبهم، عشرة فيدراليين وعشرة جمهوريين ديمقراطيين لشغل مناصب المديرين الذين كانوا مصممين على اختيار وزير البحرية والخزانة السابق ويليام جونز (William Jones)، كأول رئيس للمصرف، إلا أن الأخير كان متهماً بقضايا فساد واحتيال مالي، لكن الملفت للنظر أن الرئيس ماديسون أيد هذا القرار بالكامل (Catterall, 1902, P.20).

عارض ستيفن جيرارد الذي يعد من أبرز مالكي الأسهم كما ذكرنا تعيين جونز بهذا المنصب وقد ألقى باللوم على أغلبية المديرين العموميين في تعيينه، إذ صرح في أكتوبر/تشرين الأول 1816 بأن "المكائد والفساد شكلاً قائمة تضم عشرين مديراً لمصرف الولايات المتحدة، ومن المؤسف أن أقول إن اختيارهم جاء بغرض تأمين رئاسة السيد جونز" (Hammond, 1985, P.258). وفي كانون الثاني 1817، وهو اليوم الذي افتتحت به خدمات المصرف، أعلن جيرارد "باني إذا عشت أكثر من اثنا عشر شهراً فاني انوي استخدام كل نشاطي ووسائلني ونفوذني لتغيير أو استبدال عامة المديرين برجال صادقين ومستقلين" (Hammond, 1985, P.259). فشل جيرارد في إزالة المدراء الفاسدين ومنهم جونز، وقد أشار مؤرخ المصارف براي هاموند (Bray Hammond) إلى ذلك بالقول: "أن جيرارد، على الرغم من قوته ومكانته البارزة، كأحد مؤسسي المصرف الثاني، ومساهمًا كبيرًا، وثرًا، ومديرًا حكوميًا للمصرف، قد أثبت عجزه في مواجهة السلالة الجديدة من رجال الأعمال الذين كانوا ناشئين آنذاك. كان جيرارد ينتمي إلى القرن الثامن عشر، وكانت محافظته خارجة عن الموضة بين رواد الأعمال الجدد في القرن التاسع عشر الذين كانوا يحتقرون القواعد الراسخة والصدق القديم" (Hammond, 1985, PP.252-253).

كان جيرارد يعلم ما كان يفعله في محاولة إبعاد جونز عن رئاسة المصرف، ومن جانب آخر، لم يخف جونز أفكاره بشأن المصرف الوطني، فقد كان هو وأمين صندوق مكتب بالتيمور جيمس ماكولوتش (James McCulloch)، ينقدان قلة القروض التي قدمها المصرف الأول ولا يريدان تطبيق أنظمة ذلك المصرف كونها تتعكس سلبيًا على مصالحهما الخاصة، وفي محاولة منهما لترسيخ تلك الفكرة لدى الحكومة، بين ماكولوتش في فبراير/شباط 1817 لوزير الخزانة ويليام كروفورد (William Crawford) انطباعاته عن المصرف الأول، وقال: "بدلاً من

توسيع عملياته بحيث يشمل كل مطلب حقيقي للتجارة وبدلاً من توسيع وجهات نظره مع نمو البلاد وتجاريتها، اتبع المصرف الأول مساراً خجولاً ومتعثرًا" (Myers, 1970, P. 85).

أما بالنسبة إلى جونز فقد بين لكروفورد من خلال رسالة وجهها إليه في يوليو/تموز 1817 بالقول: "إنه ليس غير مستعد على الإطلاق لاتخاذ مصرف الولايات المتحدة الراحل نموذجاً يحتذى به في الممارسة العملية، وذلك لأنني أعتقد أن عملياته كانت مقيدة بسياسة أقل توسعاً وليبرالية وفائدة مما كانت سلطاته وموارده لتبرره". وكان جونز يعتقد أن المصرف الثاني لا بد وأن يعمل لصالح المساهمين فيه، وأنه لا بد وأن يكون قدوة لهم بدفع النقود المعدنية عند الطلب مقابل أوراقه النقدية، كما نكر أن المصرف الثاني لا بد وأن يقدم تنازلات للمصارف الحكومية لكبح المشاعر السيئة تجاهه (Hammond, 1985, P.253). وبناء على ذلك فسر المؤرخ ريتشارد اتش تيمبرليك (Richard H. Timberlake) كلام جونز من خلال تبيانه حقيقة أن جونز كان يتسامح مع المصارف الحكومية من خلال توسيع الائتمان لها، فتحت إشرافه، كان المصرف الثاني يستحوذ على أوراق المصارف الحكومية على حساب الحكومة، ويوافق على عدم مطالبة تلك المصارف بالعملة المعدنية، ثم يقوم بسداد أوراقه النقدية التي كانت قابلة للاسترداد بالسبائك، وقد أدى هذا إلى مشاكل اقتصادية خطيرة لكل من المصرف الوطني والاقتصاد الأمريكي بصورة عامة، لذلك فقد عانى المصرف الثاني من نقص خطير في السبائك، لأن المصارف الحكومية التي حصلت على حرية مفرطة كانت تقدم الكثير من القروض (Timberlake, 1993, P. 23)، مما أدى إلى أزمة عام 1819<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً: إدارة جونز للمصرف

كان مدير المصرف الرئيس في فيلادلفيا شركاء لجونز في سوء الإدارة، إذ كانوا غافلين عن المشاكل التي تواجه المصرف أو أنهم يتجاهلون، فعلى سبيل المثال، لم يكن رأس مال الفروع ثابتاً، كما لم يُجبر الموظفون في الفروع على تسوية حسابات فروعهم الدورية، كما أن الفروع كانت غير مخولة بتقديم القروض باستخدام الكمبيالات أو تحويل العملات المعدنية. فضلاً عن

(3) وهي أول أزمة مالية مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية وكان من أبرز أسبابها سوء الإدارة التي كانت

سائدة في إدارة المصرف الثاني، لمزيد من التفاصيل. ينظر:

(Daham, 2022, PP.333-356).

ان الموظفون والمجالس في الفروع الجنوبية والغربية كانوا غير أكفاء، وفي كثير من الاحيان لا يطبقون قوانين وتعليمات المصرف، إذ أولوا اهتمامًا أكبر للمصالح والشواغل المحلية على غرار المديرين في فيلادلفيا (Catterall, 1902, P.30). كانت تلك الفروع غير مسؤولة مثل المصارف الحكومية، إذ استمرت في تقديم العديد من القروض، في الوقت الذي لم يكن فيه قيد ثابت على رأس المال، فعلى سبيل المثال، أقرضت فرع سنسيناتي أكثر من (1.8) مليون دولار في حزيران 1818، كما قام فرع ليكسينجتون بولاية كنتاكي بإقراض (1.6) مليون دولار في الشهر نفسه، ومبلغ (1.7) مليون دولار في تشرين الثاني من العام نفسه. وقد اشار المؤرخ (Ralph C. H. Catterall) الى ذلك بالقول "انه من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن القروض المقدمة في فرعي بوسطن ونيويورك لم تكن قيمتها أكبر بكثير من القروض المقدمة في المدن الغربية والتي تعد الأصغر حجمًا ولجعل الأمور أسوأ، تم استرداد معظم تلك القروض المقدمة في الغرب في المكاتب الشرقية حيث جرت غالبية عمليات الاقراض، وقد تسبب هذا في تدفق العملات المعدنية من الشرق إلى الغرب، ونتيجة لذلك، كان هناك نقصا حادا في العملات المعدنية في المكاتب الفرعية الشرقية" (Catterall, 1902, P.34).

في الوقت الذي كانت فيه الفروع الغربية والجنوبية تقدم المزيد من القروض، كان المصرف الثاني يسمح للمصارف الحكومية بإقراض المزيد من أوراقها النقدية، وكان من الواجب على المصرف الوطني أن يجعل الأوراق النقدية الحكومية تدفع بالسبائك التي كان في أمس الحاجة إليها، ولكنه تحت ادارة جونز كان يفتقر إلى الشجاعة اللازمة للقيام بذلك، ويبدو أن المصرف الثاني كان يخشى إثارة غضب المساهمين المؤثرين الذين جلسوا في مجالس إدارة المصارف الحكومية (Catterall, 1902, P.35-36).

وجد المصرف الثاني نفسه في موقف صعب عندما واجه المصارف الحكومية في عام 1818، فقد كان المصرف يعاني من نقص في النقد، ومع ذلك كان عليه أن يدفع نقداً مقابل أوراقه النقدية، وإذا ما فشل في دفع مبلغ معين من النقد للمصارف الحكومية، كان عليه أن يدفع غرامة بنسبة 12% على ذلك المبلغ، ولكن الأسوأ من ذلك أن أحد أسباب إنشاء المصرف الثاني كان اطمئنان المصارف الحكومية بأن مصرف الحكومة المركزي هو مسؤول عن دفع النقد، وإذا ما فشل في القيام بذلك فان هذا يعني فقدان السبب وراء وجوده (Catterall, 1902, P.37-38).

تجاوزت الالتزامات المستحقة على المصرف في تموز 1818، (22) مليون دولار، فيما بلغت قيمة السبائك المتاحة (2.3) مليون دولار فقط. وفي تشرين الأول من العام نفسه، احتاجت الخزانة إلى مليوني دولار من السبائك لسداد التزامات الحكومة الناجمة عن شراء لويزيانا، ولأن ذلك المبلغ كان كل رصيد المصرف من السبائك، لذلك اضطرت الحكومة إلى استيرادها من لندن (Hammond, 1985, P.258).

أجبرت الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد عام 1819 والتي بدئت بوادها في نهاية عام 1818 المديرين في فيلادلفيا على الاعتراف بالازمة التي يعاني منها النظام المصرفي، إذ بدأوا في خفض الائتمان وتقليص استيراد العملات المعدنية التي كانت تعاني من نقص شديد بالفعل، ولكن اتخاذ هذا الإجراء الذي من شأنه بحسب رأي المديرين استعادة الثقة في النظام المصرفي، انتهى به الأمر إلى خفض المعروض النقدي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حدة الازمة الاقتصادية، وكان سبب هذا بحسب رأي بري هاموند أن المصرف الثاني سمح بتوسيع عمليات الاقراض ودفع السبائك بين عامي 1816 - 1818 عندما كان الوضع الاقتصادي مستقرا، الا انه اضطر الآن إلى تقييد عملياته الى اقصى حد ممكن في الوقت الذي كان يجب عليه أن يتوسع (Hammond, 1985, P.258).

#### رابعا: استئناف المصرف عمليات دفع السبائك

كانت الحكومة الامريكية ومنذ آذار 1816، تحت المصارف الحكومية على استئناف الدفع بالعملة المعدنية او السبائك، وفي الثلاثين من نيسان 1816، قدم ويبستر مشروعا للكونجرس، يقضي بأن تتم جميع المدفوعات للحكومة بعد العشرين من شباط 1817 إما بالذهب والفضة، أو بأوراق الخزانة، أو بأوراق مصرف الولايات المتحدة، أو بأوراق المصارف القابلة للدفع والدفع عند الطلب بالعملة المعدنية، اعتقاداً منه بأن المصارف لديها الكثير من العملة المعدنية في خزائنها (Timberlake, 1993, P. 25). وبناء على ذلك، أصدر وزير الخزانة دالاس في الثاني والعشرين من تموز تعميماً طلب فيه من المصارف الحكومية بأن تستأنف إلى الحد الذي يسمح لها بدفع العملة المعدنية مقابل جميع أوراقها النقدية التي تقل قيمتها عن خمسة دولارات، بدءاً من تشرين الأول، الا ان المصارف الحكومية كانت على استعداد لاستئناف مدفوعات النقد، ولكن ليس قبل الأول من تموز 1817 (Timberlake, 1993, P. 26). وفي هذه الاثناء تم تعيين

كروفورد بدلا من دالاس وزيرا للخزانة في نهاية تشرين الاول 1816، الذي حث في العشرين من كانون الأول المصارف الحكومية على الالتزام بالموعد النهائي لقرار الكونجرس في العشرين من شباط 1817، لكن المصارف الحكومية رفضت الالتزام بالموعد المحدد على الرغم من انها كانت تحتفظ بأكثر من (11) مليون دولار من الودائع العامة، وردا على ذلك صرح كروفورد أن الحكومة لا تستطيع فرض هذا الأمر. (Hammond, 1985, P.247)

وجد المصرف الثاني والحكومة نفسيهما في موقف حساس، وقد وصف المؤرخ رالف كاترال تلك المعضلة على النحو التالي: "لقد كان الموقف بالغ الأهمية بالنسبة للحكومة والمصرف، فبدون موافقة المصارف الحكومية، لم يكن بوسع الحكومة أن تحصل على عائداتها بعد العشرين من شباط، لأنها لم تكن لتستطيع التهرب من القرار المشترك، ومع ذلك فإن هذا القرار لن يكون له أي تأثير في تأمين العملة المعدنية أو الأوراق النقدية التي تدفع بالعملة المعدنية". وكان المصرف الثاني أيضاً امام خطر فقدان عملته المعدنية لصالح المصارف الحكومية إذا استرد أوراقه النقدية ولم تسترد المصارف الحكومية أوراقها النقدية (Catterall, 1902, P.24).

في الأول من شباط 1817، أي بعد شهر من بدء المصرف الثاني أعماله، طلب من ممثلي المصارف المرتبطة به في فيلادلفيا ونيويورك وبالتيمور وريتشموند حضور مؤتمر لمناقشة استئناف الدفع بالسبائك وتجنب كارثة مالية محتملة قد تحدث بعد العشرين من شباط، فتم التوصل إلى اتفاق وافق بموجبه ممثلو المصارف الحكومية على التوصية لمديريهم باستئناف الدفع بالسبائك بحلول العشرين من شباط مقابل الالتزامات التالية من جانب المصرف الثاني (Catterall, 1902, P.25-26) :

1- يسمح المصرف الثاني للمصارف المدينة بالائتمان على الشيكات لدى المصارف الموقعة على الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، يمكن لمصرف في نيويورك، إذا كان مديناً للمصرف الوطني مقابل الشيكات والأوراق النقدية التي تلقتها الخزانة وأودعتها في المصرف الثاني، أن يسدد دينه بالسحب من المصارف في ريتشموند أو فيلادلفيا، أو الأماكن التي يوجد بها أموال للمصرف في نيويورك.

2- يتحمل المصرف الثاني المسؤولية عن جميع الودائع الحكومية التي تحتفظ بها المصارف الحكومية، ولن يتم التحويل الفعلي لتلك الأموال، والتي تبلغ حوالي (9) ملايين دولار، إلا في الأول من تموز 1817، وتدفعها المصارف الحكومية مع الفائدة.

3- يوافق المصرف الثاني على تأخير سداد الأموال الأخرى المستحقة على المصارف الحكومية ويقوم بإقراض مليوني دولار لمصرف نيويورك، ومثلها لمصرف فيلادلفيا، و(1.5) مليون دولار لمصرف بالتيمور، و(500) ألف دولار لمصرف فرجينيا شريطة وجود طلب على مثل هذه المبالغ. وبخصوص البند رقم (3) اشار كاترال "بان هذا البند من شأنه أن يسمح بتمويل أسواق المال المحلية لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها المالية، كما إن هذا البند يفرض ضغطاً على المصرف الثاني من خلال إرغامه على تقديم قروض كبيرة ومنعه من الحصول على عملات معدنية من المصارف الحكومية، في حين يمنح هذه المصارف الحق في سحب العملات المعدنية منه" (Catterall, 1902, P.26).

4- يتعهد كل من المصرف الثاني والمصارف الحكومية بدعم بعضهما البعض في أي حالة طوارئ.

نجح بذلك المصرف الثاني في التوصل إلى اتفاق مع المصارف الحكومية لاستئناف مدفوعات السبائك بحلول العشرين من شباط 1817، وقد أرجع المؤرخ هاموند معظم الفضل في التوصل إلى ذلك الاتفاق، إلى وزير الخزانة كروفورد الذي قدم فكرة المؤتمر، إذ عمل مع جونز رئيس المصرف الثاني على الرغم من الشبهات التي اثيرت عليه، ولكن سياسة المصارف المركزية في ذلك الوقت كانت أكثر حنكة في التعامل مع الخزانة من المصرف الوطني، وتمكن كروفورد ايضاً من تعيين موظفين مناسبين في المصرف الثاني والمصارف الحكومية. وكان قد أكد لمصارف بنسلفانيا وديلاوير وميريلاوند في رسالة مؤرخة 28 كانون الثاني 1817 أنها تستطيع أن تثق في المصرف الوطني الجديد وقال: "إن الاهتمام العميق الذي لابد وأن تشعر به تلك المؤسسة تجاه ائتمان النظام الورقي وارتباطه الوثيق بالحكومة يعد ضمانات كافية للطريقة الذكية وغير المتحيزة التي ستتم بها هذه العملية، بصرف النظر عن سلطة وزارة الخزانة في التحكم في إجراءاتها في أي لحظة عن طريق تغيير الودائع إلى المصارف الحكومية"، وحث كروفورد ايضاً المصرف الوطني على التعامل بسلاسة مع المصارف

الحكومية، ففي رسالته إلى جونز بتاريخ السابع من شباط 1817، قال: "إذا كان من الممكن إجبار المصارف الحكومية، من خلال تنازل من هذا النوع، على التحرك بانسجام مع بعضها البعض ومع مصرف الولايات المتحدة، فإن العواقب المترتبة على ذلك سوف تتحقق بتكلفة زهيدة من خلال مثل هذا التنازل" (Hammond, 1985, PP.247-248).

#### خامسا: عمليات المضاربة والاحتيايل في المصرف

في الوقت الذي تأسس فيه المصرف الثاني، كانت البلاد في خضم مصاعب التضخم والمضاربة على أسهم المصارف، التي كانت معظم تلك المضاربات تتم بأسهم المصارف في مدينتي فيلادلفيا وبالتيمور. ففي بالتيمور، تم شراء (40) ألف سهم بأسماء (15.628) شخصا، وفي فيلادلفيا تم الاكتتاب على ضعف هذا المبلغ لـ (3566) شخصا، وتم من خلال تلك العملية شراء غالبية الأسهم من قبل عدد قليل من الأفراد الذين وضعوها بعد ذلك بأسماء آخرين، وقد مكن هذا قلة من الأشخاص من زيادة عدد الأصوات والسيطرة على المصرف من خلال التصويت على تنصيب المدراء الذين سيكونون بطبيعة الحال خاضعين لإرادة المساهمين. وعلى سبيل المثال كان (George Williams) جورج ويليامز، أحد مديري فرع المصرف الثاني في بالتيمور، يملك (1172) سهما، لكنه سجلها تحت (1172) اسما مختلفا، وبذلك يكون لدى ويليامز ضعف الحد الأقصى لعدد الأصوات المسموح به لأي مساهم واحد بموجب الميثاق. وعلق على ذلك المؤرخ تيمبرليك بالقول: "من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن حوالي خمسة عشر شخصا في مكتب بالتيمور يمتلكون حوالي خمسة وسبعين بالمائة من الأسهم هناك، إذ سمح هذا لعدد قليل من الأشخاص في بالتيمور وفيلادلفيا بالسيطرة على شؤون المصرف الوطني، واستخدام مناصبهم للتلاعب بسعر أسهم المصرف الثاني في السوق" (Catterall, 1902, P.39-40).

كان العديد من أولئك المضاربين من مديري المصرف الثاني، مثل ويليامز، و (James Buchanan) جيمس بوكانان مدير فرع فيلادلفيا، و (Dennis Smith) دينيس سميث، مدير فرع بالتيمور، إذ لم يكن بوسعهم أن ينجحوا في التلاعب بأسعار الاسهم لولا مساعدة أمناء الصندوق في فرعي فيلادلفيا وبالتيمور، فضلا عن عدم كفاءة مدير المصرف جونز. وعلى

الرغم من انه لم يكن متورطاً بشكل مباشر في المضاربة، إلا أنه كان يفتقر إلى الشجاعة اللازمة لمنعها، بل تجاهل وجودها ايضاً، وما زاد الطين بلة أنه قبل هدية بلغت قيمتها (18) ألف دولار من الأرباح التي نتجت عن المضاربة في الأسهم، كما اشترى جونز وباع (1575) سهماً في الفترة من تشرين الأول 1817 إلى آب 1818 بأسعار تراوحت بين (139) دولاراً و(153) دولاراً للسهم (Timberlake, 1993, P. 25).

تعاون بوكانان الذي يرأس فرع المصرف في بالتيمور كما ذكرنا، وأمين الصندوق جيمس ماكولوتش مع ويليامز وشكلا شركة لإدارة أسهم المصرف، وكان الهدف الرئيسي من ذلك التعاون هو التلاعب بأسعار الاسهم من أجل إثراء نفسيهما. وقد حظيا بالتعاون من مكتب فيلادلفيا الذي كان تحت ادارة ويليامز وبوكانان، اللذين سهلا في العامين الأوليين، بالاشتراك مع ماكولوتش بعمليات شراء واسعة النطاق للأسهم، وبحلول اذار 1819، كانا يمتلكان حوالي (47) ألف سهم بقيمة سوقية تبلغ (6) ملايين دولار (Timberlake, 1993, P. 31).

عبر كاتريال عن ذلك التلاعب بالقول: "لقد تجاوز هؤلاء الرجال الخط الرفيع بين الجشع والاحتيال عندما وجدوا أنفسهم لا يملكون أموالاً كافية لشراء أسهمهم، فقرروا بعد ذلك الاقتراض من المصرف الثاني الذي وافق على قبول أسهم المصرف بنسبة خمسة وعشرين في المائة فوق القيمة الاسمية كضمان للقروض، واستخدموا الأموال المقترضة لشراء المزيد من الأسهم، ورهنوا الأسهم التي يملكونها بالفعل". ووفقاً لكاتيرال ايضاً، فقد اقترضوا حوالي (1.957.700) مليون دولار من مكتب فيلادلفيا و مبلغ (1.629.436) مليون دولاراً اخرى من فرع بالتيمور، الا ان تلك القروض كما يشير مؤرخ المصرف كانت تفتقر إلى الضمان، وقال: "على الرغم من أن القروض كانت مضمونة بأسهم على الأرجح، إلا أنه لم يكن هناك في الواقع سوى (2.558) سهماً في المكتب لتغطية الدين بالكامل، وبنسبة مقدمة 25%، كضمانة لتلك الأسهم أي مبلغ (329.750) دولاراً فقط من إجمالي أكثر من (1.6) مليون دولار، وبذلك فقد أقرض "المتأمرون" كما وصفهم كاتيرال، أنفسهم الباقي دون تقديم أي ضمان على الإطلاق (Catterall, 1902, P.40-41).

لم يكن بوسع بوكانان وويليامز وماكولوتش أن يغطوا مخططهم إلا لأن الأخير كان أميناً للصندوق الذي يجب ان يكون حارس الأسهم المرهونة، إذ كان بوسعهم ايضاً أن يحصلوا على أي مبلغ من دون ضمانات ودون أن يقلقوا من أن يكتشفهم مجلس الإدارة، وحتى إذا ما سأل

مجلس إدارة بالتيمور ذات يوم عما يجري، فإن حجة بوكانان وماكولوتش كانت قوية وهي انهما يقومان بأعمال تنفيذية، وأنهما يتمتعان بسلطة من المكتب الرئيسي في فيلادلفيا لإقراض الأسهم. وعلى هذا فإن مجلس ادارة بالتيمور لم يولي اهتماماً يذكر لما كان يقوم به هؤلاء الرجال (Catterall, 1902, P.41). وتساءل كاتيرال، بانه من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن كل القروض كان لابد وأن تسجل في دفاتر المصرف، وكان من واجب المديرين فحص هذه الدفاتر، ولكنهم فشلوا في القيام بذلك لأنهم اعتقدوا أنهم يفتقرون إلى السلطة اللازمة للتحقيق في إقراض الأسهم (Catterall, 1902, P.44).

تم اكتشاف المتآمرين خلال تقاوم ازمة البلاد المالية والتي أصابت المصرف ايضا في نهايات عام 1818، وذلك عندما طالب المجلس المركزي في فيلادلفيا بقوائم قروض الأسهم من جميع الفروع، وسارع ماکولوتش الى الاستجابة من خلال وعده بإرسال المعلومات، ولكنه أدرك أن القيام بذلك من شأنه أن يكشف عمليات الاحتيال التي قام بها، لذلك قام في تشرين الثاني بإرسال رسالة إلى المجلس في فيلادلفيا قال فيها أنه بصدد جمع القوائم، ولكن الأمر استغرق بعض الوقت لأنه كان عليه فحص جميع القروض للتأكد من أنها لم تكن على الأسهم وإنما على أوراق مالية بضمان شخصي. وبذلك تمكن ماکولوتش من تأخير اكتشاف احتياله، وحماية نفسه وشركائه، من خلال تحويل مبلغ (852.683) الف دولار من القروض على الأسهم إلى القروض على الضمان الشخصي، وقد سمح هذا لماكولوتش وبوكانان بإرسال قائمة كشفت عن مخزون كافٍ لتأمين قرض بقيمة (645.400) الف دولار، وهو المبلغ الذي كانا مدينين به بالضبط (Timberlake, 1993, PP. 26-27).

### التحقيق في الاحتيال واستقالة جونز

قدم عضو الكونجرس عن نيويورك، جون سي. سبنسر (John C. Spencer) في تشرين الثاني 1818، طلباً للتحقيق في عمليات الاحتيال التي حصلت في المصرف الثاني، وشكل الكونجرس لجنة يرأسها سبنسر لإجراء التحقيق، وأصدرت اللجنة تقريرها في السادس عشر من كانون الثاني 1819، انتقدت فيه مديري المصرف الوطني بسبب سوء الإدارة والمضاربة وانتهاك لوائح المصرف. وكانت الانتهاكات تتألف مما يلي (Myers, 1970, PP. 85) :

- 1- شراء مليوني دولار من الأسهم العامة للحكومة.
- 2- مساعدة المساهمين على التهرب من شرط دفع الدفعة الثانية من المال نقداً

- 3- دفع أرباح للمساهمين الذين لم يسددوا اشتراكاتهم.
- 4- السماح للمساهمين بالإدلاء بأكثر من ثلاثين صوتاً في الانتخابات الأولى والثانية لاختيار المديرين.

لكن التقرير الذي قدمه الكونجرس فشل في التوصية بأي إجراء، وعزت الكاتبة مارغريت مايرز السبب الى أن "وزير الخزانة يتمتع بكامل الصلاحيات لتطبيق علاج سريع ومناسب لذلك فان الاجراءات هي من صلاحية الوزير" (Hammond, 1985, P.259). وتكهن المراقبين في ذلك الوقت بأن العلاج يكمن بسحب جميع الأموال الحكومية من المصرف الثاني، لذلك طلب بعض أعضاء الكونجرس اقتراحاً بإلغاء ميثاق المصرف تمهيداً لإلغائه، الا ان الطلب تم رفضه بأغلبية كبيرة. وبدلاً من ذلك، أقر الكونجرس قانوناً ينص على أنه لا يجوز للمساهمين الإدلاء بأصوات أكثر مما يحق لهم في المستقبل (Myers, 1970, P. 89).

ابطل مجلس الشيوخ في كانون الثاني 1820، في محاولة منه لإنقاذ المصرف، القرارات التي كانت تلزم المصرف بالحصول على موافقة الولايات على إنشاء فروع له، والكشف عن حساباته لأفراد من القطاع الخاص (Myers, 1970, PP. 90-91)؛ ومن خلال ذلك نجد ان مجلس الشيوخ لم يكن لديه أدنى شك بأن المصرف الوطني يستحق الاحتفاظ به إذا كان قادراً على استعادة ثقة الجمهور. وعلق المؤرخ براي هاموند على ذلك بقوله: "من المؤسف أن الإدارة الفاسدة للمصرف الثاني في عهد جونز تسببت في تدهور سمعته بسرعة، ولم يتمكن من التعافي حقاً"، وبسبب تلك الفضائح تم الاعلان عن اقالة رئيس المصرف (Hammond, 1985, PP.259-260).

بعد استقالة جونز في كانون الثاني 1819، اكتشف مجلس إدارة فيلادلفيا الاحتيال الذي ارتكبه، وهو ما اطلقت عليه الكاتبة مارغريت مايرز (Margaret G. Myers) "متأمرو بالتييمور"، وبعد أن بدء مجلس الادارة بحركة كبرى نحو إصلاح المصارف. في 22 كانون الثاني من العام نفسه، تم حظر القروض أو تجديدها على ضمانات الأسهم دون موافقتها، كما طالب مجلس إدارة بالتييمور بالكشف عن المبلغ الدقيق للقروض المقدمة هناك على ضمانات الأسهم، وفي الشهر التالي، اعترف ماکولوتش وزملاؤه بالتورط، وأنهم غير قادرين على سداد ديونهم التي بلغت (1.401.645) دولارًا (Catterall, 1902, P.44).

بحلول نهاية كانون الثاني 1819، لم يكن من الممكن أن تبدو الأمور أسوأ بالنسبة لمستقبل المصرف الثاني إذ هبطت أسهمه إلى ما دون المستوى المطلوب واستقال جونز من رئاسة

المصرف بعد أسبوعين فقط من إعادة انتخابه, وأصبح جيمس سي فيشر رئيساً بالإنابة في الخامس والعشرين من كانون الثاني حتى تعيين لانجتون شيفز الذي تولى رسمياً منصب الرئيس الثاني للمصرف الثاني في آذار 1819. (Catterall, 1902, P.261)

#### الخاتمة:

توصل البحث في النهاية الى النتائج التالية:

- 1- اصرار الكثير من السياسيين في الولايات المتحدة على تنظيم مالية البلاد على الرغم من الاعتراضات التي كانت تحمل في طياتها طابعا سياسيا وليس اقتصاديا.
- 2- طغيان المصلحة الشخصية عن الكثير من الزعماء الامريكيين ولاسيما عند اصرارهم على تأسيس مصارف خاصة بدلا من المصرف الوطني.
- 3- اعتقاد الكثير من السياسيين الامريكيين بان الحاجة لإنشاء مصرف وطني هي ظرفية وليست دائمية وهذا ما اوضحه البحث من خلال تحديد صلاحية البحث بمدة زمنية.
- 4- شابت ادارة المصرف خلال سنواته الاولى الكثير من عمليات الاحتيال والمضاربة التي نهبت اموال الخزينة وادت بالتالي الى اضعاف سمعة المصرف والنظام المصرفي بصورة عامة.
- 5- تسببت مسألة سوء الادارة باندلاع اول ازمة مالية في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية.
- 6- ان تأسيس مصارف من هذا النوع اسهم بتطوير النظام المصرفي للولايات المتحدة مع مرور الوقت.



## References:

1. Catterall, Ralph C. H. (1902). The Second Bank of the United States, Chicago: University of Chicago Press.
2. Daham, Adrees Namis. (2022). The financial crisis in the United States of America 1819 causes and repercussions. Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 9, Issue 29.
3. Fraas, Arthur. (2010). The Second Bank of the United States: An Instrument for an Interregional Monetary Union. Cambridge University Press.
4. Grossman, Richard S. (2010). The Evolution of Banking in the Industrialized World since 1800. Princeton University Press.
5. Hammond, Bray. (1985). Banks and Politics in America from the Revolution to the Civil War. Princeton University Press.
6. Kaminski, John P. (2017). James Madison Champion of Liberty and Justice, Wisconsin.
7. Knodell, Jane Ellen. (2016) The Second Bank of the United States Central banker in an era of nation-building, 1816–1836. Routledge.
8. Mooney, Chase C. (1974). The Second Bank and the Currency. University Press of Kentucky.
9. Myers, Margaret G. (1970). A Financial History of the United States. New York.
10. Shortt, George Ernest. (1929). Record, The Second Bank of The United States Under Two Charters. Pennsylvania University Press.
11. Timberlake, Richard H. (1993). Monetary Policy in the United States: An Intellectual and Institutional History. University of Chicago Press.
12. Walters, Raymond. (1943). Alexander James Dallas: Lawyer, Politician, Financier, 1759-1817. University of Pennsylvania Press.
13. Walters, Raymond. (1945). The Origins of the Second Bank of the United States, Journal of Political Economy. Vol. 53, No. 2, University of Chicago Press.